دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر.

د. مصطفى زيكيو*

ملخص:

تتركز الدراسة الراهنة حول حجم الجريمة في المناطق الحضرية والريفية بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية وذلك من خلال تتبع مستويات الظاهرة الإجرامية على المستوى الوطني وخلال فترات زمنية مختلفة لكي يتسنى لنا مقارنة حجم الجريمة المسجلة بين مختلف المدن الجزائرية وتطورها عبر الزمن، كما تهتم هذه الدراسة أيضا بتنميط الجريمة حسب التصنيف المعتمد في قانون العقوبات الجزائري، فجرائم الحق العام المقصود منها تلك الجرائم التي تتضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص مثل القتل العمدي، الضرب والجرح العمدي، التهديد، السب والشتم، القذف، وجرائم الاعتداء على الأسرة والآداب العامة والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات مثل السرقة بشتى صورها، والتخريب، الحرق، التدنيس، الابتزاز.

الكلمات المفتاحية: حجم الجريمة، أنواع الجرائم، الجريمة في الوسط الحضري، الجريمة في الوسط الريفي.

Résumé.

La présente étude a pour objet l'ampleur de la criminalité dans les zones urbaines et rurales. En se basant sur la lecture et le traitement des statistiques, fournies par les services de la sûreté et de la gendarmerie nationale, sur le phénomène criminel au niveau national et à travers des périodes différentes, elle essaye de mesurer l'évolution de la criminalité en la comparant entre différentes villes algériennes, et de s'arrêter sur les différents types de cette criminalité, en prenant pour référence la classification des crimes du droit public, adoptée dans le code pénal algérien : atteintes aux personnes, tel la menace, l'homicide volontaire, coups et blessures volontaires; atteintes aux biens, tel le vol, sous ses différentes formes, la profanation et l'extorsion.

Mots-clés : Ampleur de la criminalité, Types de crime, Criminalité en milieu urbain, Criminalité en milieu rural.

مقدمة:

لاتزال الجريمة واحدة من الظواهر والمعضلات التي تهدد كيان الفرد والمجتمع على حد سواء فلا يخلو أي مجتمع من هذه الظاهرة سواء كانت هذه المجتمعات متقدمة أو متخلفة، وما يزال الإنسان عاجزا حتى اليوم للحد منها وكيفية التعامل معها والتصدي لها، وهذا ما دفع بالكثير من علماء الاجتماع إلى دراسة هذه الظاهرة من أجل الوقوف على أسبابها والعوامل المؤثرة فيها وقد أسفرت هذه الدراسات على أن هناك عوامل كثيرة تضافرت فيما بينها لتشكل في اخر المطاف السلوك الإجرامي، فالفرد لا يولد مجرما بالفطرة بل يصبح مجرما نتيجة لتأثره بعدة عوامل سواء كانت داخلية تتعلق بشخصية الفرد أو خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، ولهذا فقد أصبحت الظاهرة الإجرامية تشكل تحديا حقيقيا استوجب مجابهتها من طرف الدول والحكومات من خلال وضع سياسات وقائية والقضاء على المشكلات التي من شأنها أن تفاقم من مستويات هذه الظاهرة كوضع إستراتيجية شاملة لمحاربة الفقر والبطالة بالإضافة إلى تجنيد كل الطاقات الفاعلة في المجتمع وخاصة وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التحسيس بالدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية

* أستاذ محاضر بجامعة مستغانم، الجزائر. zik.socio@gmail.com

بدءا بالأسرة والبيئة المحيطة بها باعتبارها المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الفرد، ثم المدرسة التي تعتبر المؤسسة المسؤولة عن غرس القيم والمعايير التي يتم بموجبها صقل شخصية الفرد، ثم المسجد الذي يعتبر الفضاء الروحي لغرس الوازع الديني في نفوس الأفراد من خلال اعتماد منهاج الوسطية والاعتدال تفاديا للتعصب الذي أدخل العديد من المجتمعات في براثين الفوضى الذي يهدد البناء الاجتماعي برمته، والمجتمع الجزائري كغيره من بلدان العالم يشهد تناميا في ظاهرة الإجرام إذ تصدرت جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات معظم القضايا التي تعرفها المحاكم الجزائرية، لاسيما في بعض المدن الكبرى عبر التراب الوطني نذكر منها ولاية الجزائر وولاية وهران وولاية سطيف، وهذا ما تبرزه الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المصالح الأمنية ومن هنا تسعى الدراسة الراهنة إلى تشخيص ظاهرة الإجرام في مجتمعنا انطلاقا من العوامل المؤثرة أو الدافعة بالأفراد إلى ارتكاب الجرائم لاسيما جرائم الاعتداء على الاشخاص والممتلكات من خلال دراسة تحليلية من واقع الإحصائيات الرسمية، وعليه فإن الدراسة الراهنة تتمحور حول محاولة الإجابة عن التساؤل الأتي: **ما حـــجـــم الـــــجريمة فـــــي المجتمع الـــجزائري؟**

أولا/تحديد المفاهيم:

1- تصنيف الجرائم:

يقصد بالتنميط (Typologie) التصنيف وفقا لمعيار أو مجموعة من المعايير ويستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الانسانية أو الجماعات المحلية، كما يستخدم في تنميط الجريمة والسلوك الإجرامي[1]

ويمكن الإشارة على كثير من التصنيفات حسب اختلاف المعيار المستخدم في التصنيف على النحو الأتي:

-يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار المصلحة الاجتماعية محل العدوان.

-يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار تنفيذ الجريمة.

-يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار الباعث الإجرامي.

وهناك مجموعة أخرى من المعايير ومن أمثلة ذلك التصنيفات القانونية وأهمها:

- تقسيم الجرائم وفق معيار جسامتها.

- تقسيم الجرائم وفق درجة استمراريتها.[2]

2-الجريمة الحضرية:

ترتبط الايكولوجية في علم الاجتماع بمدرسة شيكاغو، لاسيما في مجال الجريمة حيث قام عدد من علماء الاجتماع المهتمين بإيكولوجية المدن وعلى رأسهم روبرت بارك (1864-1944) وإرنست برجس (1886-1951) بوضع عدد من النظريات عن التوزيع الجغرافي للناس والخدمات في المدن والوصول إلى العوامل التي ساهمت في تشكيل التركيب الداخلي للمدينة ونموها معتمدين على مفاهيم مثل السيطرة والإحلال والغزو وغيرها.[3]

وتتناول النظرية الايكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية الاجتماعية ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان، ولذا فإنه يؤثر تأثيرا غير متساو وغير متكافئ على الناس في الأماكن والأزمنة المختلفة التي يعيشون فيها فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والإيكولوجي كما تحاول هذه النظرية تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيرا عمرانيا إذ جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمر بها المدينة في تفسير الجريمة والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2009، ص 22.

[2] منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص ص 72-73.

[3] القرشي غني ناصر حسين، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 213-214.

(ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عمليات نمو المدن والإجراء المتبع في دراسة الجريمة والجناح من وجهة النظر الإيكولوجية هو توزيع حالات جرائم المدينة أو الأقاليم على الخريطة في فترة زمنية محددة للكشف عن الأقسام التي حدث فيها تركز للحالات والمناطق التي ينذر حدوثها فيها حيث يتضح التفاوت بين معدل الجريمة في الريف ومعدل الجريمة في الحضر.

و في الحقيقة أن النواحي الإيكولوجية تؤثر بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي من حيث تعدد الصور الإجرامية ومن حيث نوع الجريمة، فمثلا جرائم العنف تكون نتيجة لحالة انفعالية مؤقتة فيما يؤكد وجودها أو حدوثها في نفس منطقة الإقامة عكس جرائم الممتلكات التي يكون لها نوع من التخطيط فهي تبعد عن مقر إقامة المجرم أو بعيدا عن البيئة التي يوجد فيها، وهناك أيضا عدة عوامل ايكولوجية تؤثر على الجريمة منها حجم المدينة وعامل استخدام الأرض فحجم المدينة يحدد النطاق الذي يمكن للمجرم أن ينتقل فيه ففي المدينة الكبيرة تتعدد المناطق التي يزاول فيها المجرم نشاطه في حين أن المدينة الصغيرة حيث مناطقها المحدودة والتي لا تعطي للمجرمين فرص كبيرة لتعدد أنشطتهم كما أن عامل استخدام الأرض يعتبر حاسما في تأثيره على الجريمة، حيث أن تنوع استخدام الأرض يؤدي بالتالي إلى أن تتغير نوع الجريمة فنمو النشاط التجاري في منطقة معينة يؤدي إلى انتشار جرائم السرقة والنشل والاحتيال والسطو.[1]

لقد طور كل من (بارك وبرجس، Park&Burgess)ما يسمى نموذج المنطقة المركزي (Concentric Zone Model) للمدينة والذي يضم خمس مناطق مستخدمين مفاهيم مثل السيطرة والغزو والإحلال وهي مستعارة عن الايكولوجيا الحيوانية والنبات، فالمنطقة الأولى وهي منطقة التجارة والتي تتميز بقلة السكان وسيطرة المؤسسات التجارية والخدمات الرخيصة والفنادق المتواضعة، والمنطقة التي تليها ومجاورة لها هي ما يسمى منطقة التحول The Zone Of Transition وهي المنطقة التي تبدأ المصانع وغيرها في غزوها والسيطرة عليها شيئا فشيئا وبالتالي وأن كانت رخيصة إلا أن السكان لا يفضلون الإقامة بها إلا الفقراء وخاصة المهاجرين منهم الذين عادة لا يعملون في المصانع القريبة لها، وعندما تتحسن أمورهم الاقتصادية والمعيشية سوف يغادرونها إلى المنطقة الثالثة وهي منطقة سكن العمال علما أنه سوف يحل محلهم القديم عمال ومهاجرون جدد في منطقة التحول أي المنطقة الثانية، أما المناطق الأخرى الرابعة والخامسة فهي الأغلى ولا يتحمل الإقامة بها إلا الأثرياء.[2]

3-إحصاءات الجريمة:

تعتمد المؤسسات الأمنية في الجزائر(شرطة-درك) على إحصاء كل الجرائم التي تم التبليغ عنها لدى مصالح الأمن عبر كامل التراب الوطني وذلك حسب مجال اختصاص كل مؤسسة من المؤسسات السالفة الذكر(والمقصود بمجال الاختصاص أي أن الشرطة تنشط في المناطق الحضرية ومصالح الدرك الوطني يرتكز نشاطها في المناطق الريفية والمناطق الحدودية) فبالنسبة لإحصاءات الشرطة تقوم محافظات الشرطة بإرسال الحصيلة السنوية للجريمة بمختلف أنواعها إلى مقرات أمن الدوائر التابعة لها وتقوم هذه الأخيرة بإرسال هذه الحصيلة إلى مقرات الأمن الولائي والتي تقوم بدورها إلى إرسالها إلى مديرية الشرطة القضائية (D.P.J) الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، وتحتوي هذه المؤسسة على مصلحة الإحصائيات يعمل فيها شباب أكفاء من ذوي المستوى التعليمي العالي وخاصة في مجال الإعلام الآلي، حيث يتم تصنيف الجرائم إلى جرائم مرتكبة ضد الاشخاص وجرائم مرتكبة ضد الممتلكات وذلك على النحو الأتي:

- **-الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص تنقسم إلى قسمين:**

---

[1] السيد عوض، **الجريمة في مجتمع متغير**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001 ص ص 107-108.
[2] السمري عدلي محمود، **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 116-117.

أ-الجرائم التي تمس بالسلامة الجسدية وتضم كل من:القتل العمدي، وجرائم الضرب والجرح العمدي بنوعيه (الضرب والجرح العمدي المفضي إلى الوفاة والضرب والجرح العمدي المفضي إلى عاهة).

ب-والجرائم اللفضية وتتوزع كما يلي: التهديد، السب والشتم، والقذف.

– **الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات وتنقسم إلى قسمين:**

أ-السرقة بشتى صورها وتصنف كما يلي:

- **السرقة بالكسر**(VOL PAR EFRRACTION)**:** وتتمثل في سرقة المنازل والمحلات التجارية.
- **السرقة بالخطف** (vols a la sauvette)
- **السرقة بالنشل:**(vol a la tire).
- **سرقة السيارات** (Vols de véhicule)
- **سرقة توابع السيارات (roulotte)**
- **السرقة باستعمال مفاتيح مقلدة.**
- (Fausse clé)

ب-جرائم أخرى ضد الممتلكات وتتوزع كما يلي:

- الحرق (Incendie)
- التخريب (Dégradation)
- التدنيس (Profanation)
- الابتزاز (Extortion)

ملاحظة هامة:

هناك فرق في طريقة عرض الإحصاءات بين الشرطة والدرك فبالنسبة لإحصاءات الشرطة تقوم بعرض الجرائم السالفة الذكر في جداول موزعة على ثمانية وأربعون ولاية، بينما إحصاءات الدرك تعرض في جداول تضم الحصيلة السنوية للجرائم السالفة الذكر مع تحديد ما يسمى المناطق الإجرامية (**les zones criminogène**) أي بعض الولايات الأكثر تسجيلا للجرائم، وقد يواجه الطالب أو الباحث في مجال الجريمة عدة صعوبات نذكر منها على سبيل المثال كأن تتحصل على معطيات خاصة بجرائم القتل (خاصة بإحصاءات الشرطة خلال الفترة 2009-2012) بينما تتحصل على معطيات خاصة بجرائم القتل (صادرة عن خلية الإعلام والاتصال التابعة للدرك الوطني خلال الفترة 2010-2012) وبالتالي تتعذر المقارنة خلال سنة 2009، ونفس الشيء ينطبق على الجرائم الأخرى، ومن جهة أخرى فإذا تقدم الباحث بطلب يرجوا من خلاله الحصول على معطيات تمتد مثلا من سنة2009 إلى غاية سنة 2018 ثم تتحصل على معطيات تمتد من سنة 2009-2012 فلا نستطيع أن نحتج على مؤسسات أمنية أي بمعنى اننا نتعامل مع هذه المؤسسات بما هو كائن وليس بما يجب أن يكون.

حجم الجريمة:

المقصود منها عدد الجرائم المسجلة من طرف مصالح الأمن (شرطة-درك) وكذلك عدد الأشخاص المتورطين في خلال السنة في مختلف الجرائم التي يعاقب عليها بموجب قانون العقوبات.

رابعا/مصادر جمع المعطيات:

تعتبر المصادر البوليسية من أهم المصادر التي يتم الاعتماد عليها في دراسة الجريمة باعتبار أن المؤسسة الأمنية لها تعامل يومي مع الظاهرة، وقد اعتمدنا على هذا المصدر كونه يتميز بدرجة عالية من التنظيم والمصداقية من خلال توزيع عدد القضايا والأشخاص الموقوفين حسب الولايات وهو ما يطلق عليه بالحصيلة السنوية للجريمة.

وقد تمكنا من الحصول على هذه المعطيات من خلال اتباع الإجراءات القانونية، حيث يتوجب على الباحث في مجال الجريمة أن يتقدم بطلب خطي إلى خلية الإعلام والاتصال التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني يوضح من خلاله نوع البيانات التي يود استعمالها في بحثه مرفقا بالوثائق التي تثبت بأنه باحث (شهادة العمل أو شهادة مدرسية) بالإضافة إلى تقديم تصريح بالبحث ممضى ومصادق عليه من طرف رئيس قسم الدراسات للمؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها.

خامسا/ الجريمة في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تنامي غير مسبوق في حجم الجريمة بصفة عامة والعنف بصفة خاصة حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا مباشرا على حياة الأفراد والمجتمع على حد سواء، وقد تعددت أشكال الجريمة في المجتمع الجزائري منها الجرائم المرتكبة ضد الأموال كالسرقة بشتى صورها والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص مثل جرائم القتل والضرب والجرح العمدي والاعتداء على الأسرة والآداب العامة وغيرها من الجرائم ذات الصلة، والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة تنتشر في المناطق الريفية والحضرية، ولكن بدرجات متفاوتة بين المنطقتين السالفتي الذكر حسب ما تشير إليه البيانات الإحصائية الصادرة من المؤسسات الأمنية (شرطة، درك)، وعليه فإننا سنحاول من خلال عرض هذه البيانات أن نسلط الضوء على طبيعة التباين الموجود بين الجريمة الريفية والحضرية فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات والأشخاص.

أولا/التباين الموجود في الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات بين المدينة والريف.[1]

جدول رقم(01): توزيع القضايا المسجلة في جرائم الاعتداء على الممتلكات في المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتد مابين (2012-2009).

الفترة / المنطقة	2009		2010		2011		2012	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
حضر	53658	87.12	51186	82.49	55017	74.14	55861	75.33
ريف	7932	12.88	10867	17.51	19193	25.86	18298	24.67
المجموع	61590	100	62053	100	74210	100	74159	100

من خلال عرض معطيات الجدول رقم(01) نلاحظ بأن هناك اختلاف واضح بين نسبة الجرائم المسجلة في المناطق الحضرية مقارنة مع نظيرتها المسجلة في الريف، حيث قدرت نسبة الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في المناطق الحضرية بحوالي 80% من مجوع الجرائم المسجلة في المجتمع الجزائري وقد يتفق العديد من المختصين في علم الإجرام على أن هذا النمط من الجرائم يرتفع في فترات الأزمات الاقتصادية ومن أهم المؤشرات الدالة على ذلك هو تفشي البطالة والفقر بين

[1] مديرية الشرطة القضائية بالنسبة لإحصاءات المنطقة الحضررية، وخلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني بالنسبة للمناطق الريفية.

شرائح واسعة في المجتمع، حيث نجد أن معظم المنشئات الخاصة بالبنية التحتية تم تشيدها في المدن مما تسبب في هجرة ريفية كبيرة نحوها، بالإضافة إلى الانعكاسات الناجمة عن تحول النظام الاقتصادي في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى "اقتصاد السوق" وهذا ما أدى إلى غلق العديد من المصانع والشركات المنتجة ما تسبب في فقدان العديد من الوظائف من خلال تسريح ألاف العمال وترافق معها فقدان مصادر الدخل ما انعكس على المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية، وهذا ما دفع بالعديد من الأفراد إلى اللجوء إلى طرق غير مشروعة من أجل تحصيل حاجياتهم متخذين الجريمة كوسيلة لتلبية تلك الحاجيات.

أ-توزيع الجرائم ضد الممتلكات في المناطق الحضرية:

جدول رقم(02): توزيع أنواع جرائم الاعتداء على الممتلكات في المناطق الحضرية خلال الفترة الممتدة مابين (2012-2009).

الفترة / نوع الجريمة	2009		2010		2011		2012	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
السرقة	47535	88,58	44636	87,20	46233	84,03	45042	80,63
التخريب	5571	10,38	5993	11,71	8141	14,80	10240	18,33
الحرق	427	0,8	451	0,88	561	1,02	504	0,90
الابتزاز	82	0,15	88	0,17	65	0,12	56	0,1
التدنيس	43	0,09	18	0,04	17	0,03	19	0,04
المجموع	53658	100	51186	100	55017	100	55861	100

المصدر:مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.

من خلال عرض بيانات الجدول رقم (02) نلاحظ بأن هناك ارتفاع في عدد القضايا المسجلة خلال الفترة الممتدة مابين(2009-2012) فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الممتلكات التي تمثل نسبة تقارب 50 % من مجموع الجرائم المتعلقة بجرائم الحق العام، كما نلاحظ أيضا أن جريمة السرقة وحدها تمثل نسبة تفوق 80% من مجموع الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الممتلكات ومن بين أهم العوامل المساعدة في انتشار هذه الظاهرة هو الارتفاع المسجل في معدلات البطالة في صفوف فئة الشباب التي تقدم على ارتكاب مثل هذه الجرائم لتلبية بعض الحاجيات بأساليب غير مشروعة ومن جهة أخرى فقد زاد من تفاقم هذه الظاهرة هو استفادة هؤلاء المتورطين في مثل هذه الجرائم من ظروف تخفيف العقوبة والذي ساهم في ارتفاع ظاهرة العود إلى الجريمة، كما تبين أيضا معطيات الجدول السابق وجود أنماط أخرى لها علاقة بالجرائم المرتكبة ضد الممتلكات كجريمة الحرق التي قد تلحق بأملاك عمومية كالمصانع أو أملاك خاصة كحرق السيارات والمنازل والأراضي الزراعية والمساحات الغابية فقد يلجأ بعض المتورطين في مثل هذه الجرائم (الحرق) بدافع الانتقام، أما جريمة التدنيس فقد ترتكب في بعض الأماكن المقدسة كدور العبادة (المساجد) أين يتم سرقة

أغراض تعتبر كوقف للمسجد وتوجد جريمة أخرى لها صلة بالاعتداء على الممتلكات وهي جريمة التخريب، حيث يتم تسجيل هذه الجريمة في عدة أماكن و أبرزها الملاعب الكروية أين يلجأ بعض الأفراد إلى تخريب المنشآت الخاصة بالمرافق الرياضية وتخص هذه الجريمة أيضا العمليات التخريبية التي تقوم بها بعض الجماعات الإرهابية ضد المنشئات الاقتصادية الحيوية، أما جريمة الابتزاز فقد ارتفعت مستوياتها في السنوات الأخيرة نظرا إلى التقدم التكنولوجي الذي عرفه مجال الاتصال من خلال ظهور الهواتف الخلوية وشبكات التواصل الاجتماعي أين يلجأ بعض مرتكبي هذه الجريمة إلى ابتزاز ضحاياهم من خلال مطالبتهم بمبالغ مالية مقابل عدم كشف صور أو مقاطع فيديو تتميز بالخصوصية.

جدول رقم (03): توزيع أنواع جريمة السرقة في المناطق الحضرية خلال الفترة ما بين (2009-2012).

الفترة / أنواع السرقة	2009		2010		2011		2012	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
السرقة بتوفر الظرف المشدد	9786	20.59	8633	19.34	9756	21.1	9498	19.87
السرقة بالكسر	7934	16.69	8625	19.32	8724	18.87	8576	19.04
السرقة بالتسلق	1207	2.54	1220	2.73	1203	2.60	1251	2.50
سرقة توابع السيارات	8108	17.06	7390	16.55	7217	15.61	6714	14.90
السرقة بالنشل	5354	11.26	4285	9.60	4443	9.60	4385	9.74
السرقة باستخدام مفاتيح مقلدة	839	1.77	811	1.82	761	1.65	730	1.62
السرقة بالخطف	12212	25.68	11544	25.87	11630	25.16	11919	26.46
سرقة السيارات	2095	4.41	2128	4.77	2499	5.41	2644	5.87
المجموع	47535	100	44636	100	46233	100	45042	100

نفس المصدر السابق.

من خلال عرض معطيات الجدول رقم (03) نلاحظ وجود ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالسرقة بشتى صورها في المجتمع الجزائري وذلك خلال الفترة المبينة في الجدول أعلاه، حيث يقدر عدد القضايا المسجلة في جريمة السرقة بأكثر من 80 بالمائة من مجموع الجرائم المتعلقة

بالاعتداء على الممتلكات والتي تضم كل من (جرائم السرقة بجميع أنواعها كما هو مبين في الجدول وجرائم أخرى مثل التخريب، الحرق، الابتزاز والتدنيس) وتبين أيضا المعطيات الإحصائية أن من بين أنماط السرقة الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري نجد السرقة بالخطف ثم تليها السرقة بتوفر الظرف المشدد (أي السرقة باستعمال السلاح أو السرقة تحث تأثير مواد مخدرة أو السرقة أثناء اليل) ثم تليها السرقة بالكسر ثم السرقة بالنشل، كما نلاحظ أيضا ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بسرقة توابع السيارات، حيث يلجأ بعض محترفي هذا النوع من الجرائم إلى استهداف السيارات الفارهة من خلال التركيز على بعض التوابع الباهظة الثمن كالمذياع، والزجاجات العاكسة أو حتى عجلات السيارة مستغلين في ذلك حالة عدم التنظيم التي تتميز بها بعض المدن الجزائرية من خلال غياب مواقف السيارات المحروسة وغياب الإجراءات الأمنية مثل كاميرات المراقبة التي من شأنها أن تقلل من تفشي هذه الظاهرة وإذا أردنا أن نبين الأسباب أو العوامل المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة فإننا نستطيع أن نحدد بعدين رئيسيين:فالبعد الأول اجتماعي وذلك من خلال الخلل الوظيفي الذي يلحق بواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ألا وهي الأسرة من خلال غياب الوظيفة التربوية داخل هذا النسق، أما البعد الثاني فهو اقتصادي ومن أهم مؤشراته نجد عامل البطالة الذي استفحل في صفوف الفئات الشبانية وهذا ما يدفع ببعض الأفراد إلى ارتكاب هذه الجرائم قصد تحقيق أهداف مادية بطرق غير مشروعة.

ب-توزيع الجرائم ضد الممتلكات في الريف:

انطلاقا من التقارير السنوية حول حصيلة الإجرام الخاصة بسنة 2011 والتقرير السنوي لسنة 2012 فقد جاءت النتائج كما يلي:

- ارتفاع الاعتداءات ضد الممتلكات سنة 2011 بنسبة تقدر بحوالي 76.62 %، حيث تمثل السرقات 81.18% من إجمالي الاعتداءات ضد الممتلكات ومقارنة بسنة 2010 فقد سجلت النتائج الأتية:
- ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بتحطيم الممتلكات (Destruction des biens) بنسبة تقدر بحوالي 99.62%.
- ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بسرقة المواشي (Vols de cheptels)بنسبة تقدر بحوالي 36.46%.
- ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بسرقة السيارات(Vols de véhicules) بنسبة تقدر بحوالي 69.11%.

ومن أهم الولايات التي سجلت فيها الجرائم ضد الممتلكات هي : ولاية الجزائر (2288 قضية منها 1960 قضية تتعلق بجريمة السرقة) وولاية وهران(1284 قضية منها 1284 قضية تتعلق بجريمة السرقة) ثم ولاية سطيف (784 قضية منها 544 قضية سرقة) وللتوضيح أكثر أنضر إلى الشكل الموالي.

الشكل رقم(01):يوضح الولايات الأكثر تضررا بجريمة الاعتداء على الممتلكات الخاصة بالمناطق الريفية.

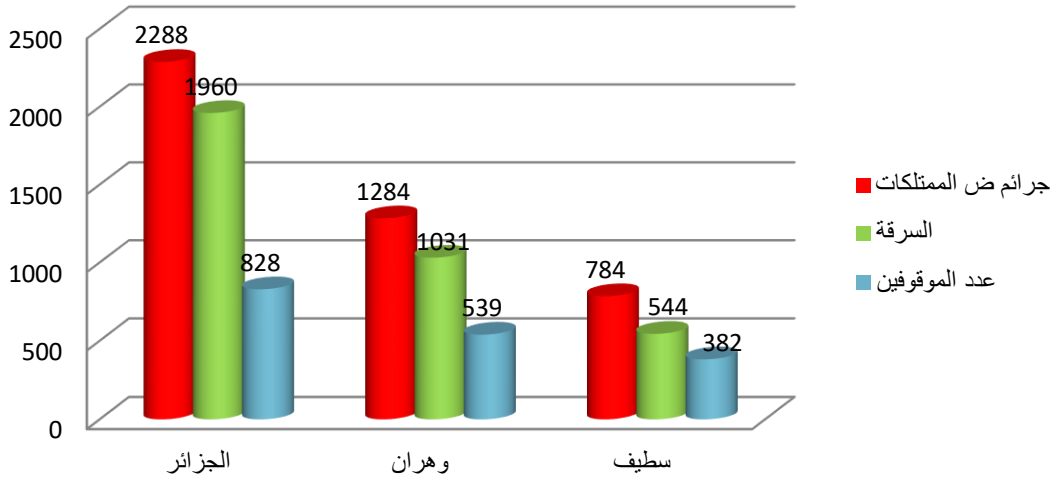

– أما خلال سنة 2012 تم تسجيل (18298 قضية منها 14913 قضية متعلقة بالسرقة)، أي بنسبة تقدر بـــــــــ 81.50% من إجمالي الاعتداءات ضد الممتلكات ومقارنة بسنة 2011 فقد سجلت النتائج الأتية:

-ارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بالسطو على المنازل بنسبة تقدر بـــــــ4.02% (Cambriolages d'habitation)

-انخفاض في عدد القضايا المتعلقة بسرقة المواشي بنسبة تقدر بـــــــ5.99 % (Vols de cheptels)

- انخفاض في عدد القضايا المتعلقة بسرقة السيارات بنسبة تقدر بـــــــ18.12% (Vols de véhicules)

وقد جاء في نفس التقرير بأن الولايات الأكثر تضررا من جريمة الاعتداء على الممتلكات هي كالأتي (أنظر إلى الشكل رقم 02).

الشكل رقم (02):يبين الولايات الأكثر تضررا من الجرائم ضد الممتلكات الخاصة بالمناطق الريفية.

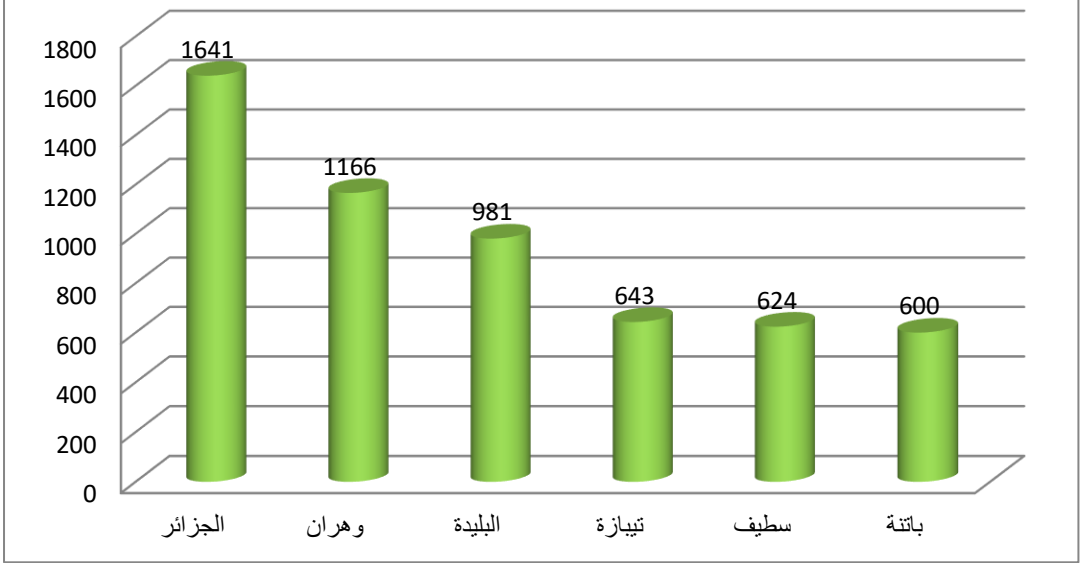

ثانيا/التباين الموجود بين الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص بين الريف والمدينة.

جدول رقم(04) : التباين الموجود بين إجرام الريف والمدينة فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص خلال الفترة ما بين (2009-2012).

الفترة / المنطقة	2009		2010		2011		2012	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
حضر	69846	89.80	69455	88.71	76293	83.45	75309	83.44
ريف	7935	10.20	8838	11.29	15131	16.55	14945	16.56
المجموع	77781	100	78293	100	91424	100	90254	100

من خلال عرض معطيات الجدول رقم(04) نلاحظ بأن هناك اختلاف بين إجرام الريف وإجرام المدينة في المجتمع الجزائري فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة (2009-2012) وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن للتمدن أثار واضحة في ارتفاع نسب الإجرام مقارنة مع المناطق الريفية، وهذا راجع للخصوصية التي تتميز بها المناطق الحضرية من حيث ارتفاع في الكثافة السكانية وتمركز المؤسسات الحيوية الصناعية منها والتجارية والإدارية التي تعد هي بدورها كمراكز جذب للسكان من مختلف الفئات الاجتماعية ومنها الفئات التي تقوم بارتكاب الجرائم السالفة الذكر باعتبار أن المدينة بالنسبة لهم تعتبر بيئة خصبة لما توفره من أهداف وذالك من خلال الأماكن التي يسهل فيها ارتكاب أفعالهم الإجرامية دون الوقوع في يد السلطات الأمنية، ومن

أهم العوامل أيضا التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة (الظاهرة الإجرامية) هو غياب التنظيم في المدن الكبرى مما يساهم في خلق مشكلات اجتماعية، وهذا ما أدى إلى ظهور بيئة حاضنة للجريمة بمختلف أشكالها كانتشار الأسواق الفوضوية ومحطات نقل المسافرين والأحياء القصديرية التي تزايد عددها خلال الأزمة الأمنية التي مر بها المجتمع الجزائري في تسعينيات القرن الماضي أين نزح عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدينة .

الشكل رقم (03):توزيع جريمة القتل العمدي بين الريف والمدينة خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2012)

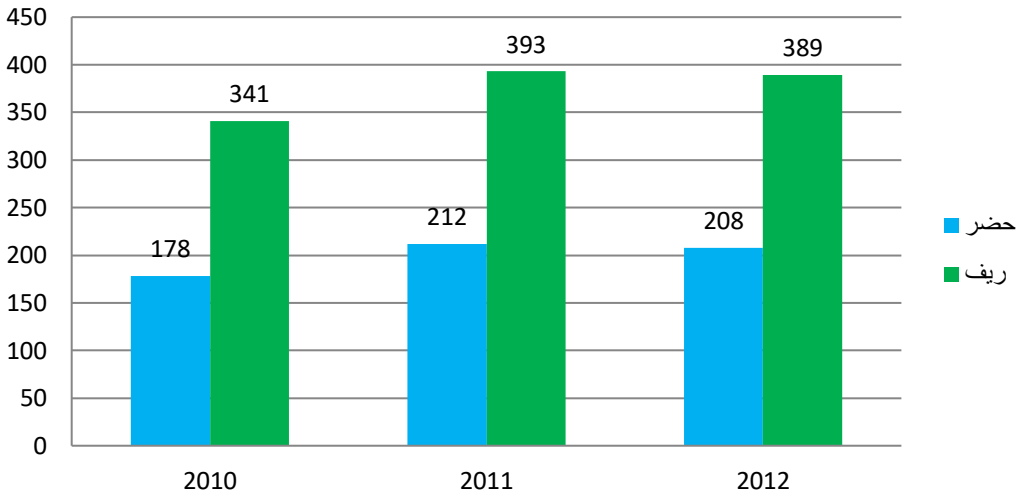

من خلال عرض المعطيات الواردة في الشكل رقم (03) نلاحظ بأن هناك تباين واضح بين عدد الجرائم المسجلة فيما يخص جريمة القتل العمدي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث لاحظنا أن مستوى هذه الجريمة يرتفع في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية حيث توضح البيانات النتائج الآتية:

- تم تسجيل(**178 قضية**) سنة 2010 في المناطق الحضرية بينما تم تسجيل في نفس السنة (**341 قضية**) في المناطق الريفية أي بفارق(**163 قضية**).
- أما في سنة 2011 فقد تم تسجيل (**212 قضية**) في المناطق الحضرية على المستوى الوطني مقابل (**393 قضية**) في المناطق الريفية.
- وقد تم تسجيل خلال سنة 2012 (**208 قضية**) في المناطق الحضرية مقابل (**389 قضية**) خلال نفس السنة في المناطق الحضرية.

وقد أكدت التحقيقات أن من أهم الأسباب المؤدية بالدرجة الأولى إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم هي المشاجرة ثم تليها المشاكل العائلية وبنسبة أقل القتل لأسباب أخرى.(**تقرير خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني لسنة 2011**).

ومن الناحية السوسيولوجية يمكن أيضا تفسير هذا التباين الموجود بين إجرام الريف والمدينة فيما يخص جريمة القتل العمدي إلى الاختلاف أيضا في طبيعة المعايير السائدة في البيئتين(الريفية والحضرية) فالمناطق الريفية تتميز بشدة تمسكها بالقيم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بقضية الشرف حيث ينظر إليه بنظرة مقدسة وأي انحراف عن هذه المعايير لا يمس الفاعل لوحده بل تلحق الوصمة بكل أفراد العائلة أو العشيرة وغالبا ما ترتكب جرائم القتل بسبب الزنا أو الخيانة الزوجية، كما تتميز أيضا المناطق الريفية بنظرة الأفراد إلى الأرض بنظرة مقدسة حيث تحتل الأرض مكانة كبيرة في

الضمير الجمعي في المجتمعات الريفية وبالتالي فإن الخلافات التي تنشب بسبب الميراث تتطور في بعض الحالات إلى جرائم قتل بين المتخاصمين، كما نجد أيضا أن في بعض المناطق الريفية التي مازالت تتشبث بالثأر والذي تعتبره مبدأ لا يمكن التنازل عنه من خلال القيم الموروثة من طرف الأجداد وخاصة في المناطق التي تتميز بتركيبة قبلية أو عشائرية، وهذا عكس ما هو سائد في المناطق الحضرية أين يتم اللجوء إلى مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية والمتمثلة في المؤسسة القضائية.

جدول رقم (06): توزيع جرائم الاعتداء على الأسرة والآداب العامة في المناطق الريفية والحضرية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2009).

الفترة المنطقة	2009		2010		2011		2012	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
حضر	3640	69	3428	67,45	3878	64,31	4070	68,16
ريف	1635	31	1654	32,55	2152	35,69	1901	31,84
المجموع	**5275**	**100**	**5082**	**100**	**6030**	**100**	**5971**	**100**

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم(06) بأن جريمة الاعتداء على الأسرة و الآداب العامة هي أكثر ارتفاعا في المناطق الحضرية مقارنة بالريف، مع العلم أن هذا النمط من الجرائم يشمل الاعتداء على الأصول و الأفعال المخلة بالحياء والاغتصاب و إبعاد القصر والتحريض على فساد الأخلاق و من أهم الأسباب التي يمكن أن نفسر من خلالها هذا التباين الموجود بين إجرام الريف و المدينة فيما يخص جريمة الاعتداء على الأسرة و الآداب العامة هو الاختلاف الموجود بين مستويات الضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية السائدين في المنطقتين (حضر-ريف) فالتغير الحاصل على البنية الأسرية في المجتمع الجزائري من خلال الانتشار الواسع للأسرة النووية في المدينة- وخاصة الأسر التي يعمل فيها كلا الزوجين - يحول دون تمكين بعض الآباء من ممارسة مهامهم التربوية وعلى النقيض من ذلك فإن شكل الأسرة المنتشرة في الريف هي الأسرة الممتدة التي لا يقتصر فيها دور التنشئة الاجتماعية على الوالدين فقط بل يتعدى إلى كل أفراد العائلة كالجد والجدة والإخوة والأعمام ...الخ). بالإضافة إلى اتساع نطاق صلة القرابة بين سكان المناطق الريفية مما يستدعي فرض الاحترام المتبادل فيما بينهم من جهة والحرص الذي تبديه الأسرة تجاه سلوكيات أبنائها وذلك خوفا من كلام الناس عند إقدام أحد الأبناء على ارتكاب أفعال قد تضر بسمعة العائلة باعتبار أن العلاقات السائدة بين الأفراد في البيئة الريفية هي علاقات أولية، بينما يختلف الأمر تماما بالنسبة الأفراد الذين يقطنون في المدينة أين تسود العلاقات الثانوية بين الأفراد.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

- -من خلال تحليل البيانات التي تحصلنا عليها من مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني وخلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني، يتضح بأن هناك تباين فيما يخص الكتلة الإجرامية المسجلة بين المدينة والريف ويتجلى هذا الاختلاف الموجود بين إجرام

الريف والمدينة من خلال عدد القضايا المسجلة والتي تندرج في إطار جرائم الحق العام(جرائم ضد الأشخاص والممتلكات).

- تتركز جريمة الاعتداء على الأشخاص في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية مقارنة مع المدن التي تتميز بانخفاض في الكثافة السكانية.
- تمثل جريمة الضرب والجرح العمدي نسبة تفوق 55% من مجموع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في المدينة والريف على حد سواء.
- تعتبر جريمة القتل العمدي أكثر انتشارا في الريف بالمقارنة مع المدينة، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الجزائري هي المشاجرة ثم تليها بدرجة أقل المشاكل العائلية.
- تعتبر جرائم الاعتداء على الآداب العامة والتي تتمثل في الاعتداء على الأصول والأفعال المخلة بالحياء والاغتصاب و إبعاد القصر والتحريض على فساد الأخلاق أكثر انتشارا في المناطق الحضرية بالمقارنة مع الريف.
- عدد الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات في المدينة يفوق بحوالي خمس مرات عدد الجرائم المسجلة في الريف.
- جريمة السرقة من أكثر الأنواع انتشارا فيما يخص جريمة الاعتداء على الممتلكات حيث تمثل نسبة تفوق 80% من مجموع الجرائم ضد الممتلكات.
- تتركز جريمة السرقة بشتى صورها في المناطق الحضرية.
- يتركز توزيع جريمة السرقة في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية بالمقارنة مع المدن الأخرى الأقل من حيث الكثافة السكانية، وخاصة ما تعلق بجريمة السرقة بالخطف والنشل.
- تتوزع جريمة السرقة بالنشل في المدن الكبرى التي تتميز بالازدحام وارتفاع في عدد السكان.
- الطابع العمراني للمدينة له دور أساسي في انتشار جريمة السرقة بالخطف حيث توفر للفاعل بيئة خصبة لارتكاب جريمته دون الوقوع في أيدي رجال الأمن.
- تعتبر المدن الكبرى كولاية الجزائر ووهران وقسنطينة ....من أكثر المدن تسجيلا لجريمة السرقة وجرائم العنف.

ونستنتج مما سبق أن هناك تباين واضح بين إجرام الريف والمدينة من حيث الكم، فالمدينة هي أكثر المناطق تسجيلا للجريمة بشتى صورها، حيث يقدر حجم الإجرام المسجل فيها بحوالي خمس مرات حجم الإجرام المسجل في الريف، وهذا راجع إلى طبيعة البيئة الحضرية التي تتميز بضعف الضبط الاجتماعي والعلاقات السطحية بين الأفراد وارتفاع الكثافة السكانية وانتشار الأحياء الفوضوية والأحياء الشعبية التي تفتقر إلى التنظيم والتنمية، وهذا ما يجعلها بيئة حاضنة للجريمة على عكس البيئة الريفية التي تتميز بالعلاقات الأولية بين الأفراد، ولكن لاحظنا أن جرائم سرقة المواشي ترتفع في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، بالإضافة إلى جريمة القتل العمدي التي ترتفع في المنطقة الريفية بالمقارنة مع المنطقة الحضرية وهذا راجع لخصوصية المنطقة التي تعرف وقوع نزاعات بين الأفراد بسبب خلافات حول الملكية أو حول حدود الملكية، وهذا ما يجعلها سببا في ارتكاب بعض جرائم القتل، كما تتميز أيضا هذه المنطقة بارتفاع في عدد القضايا المتعلقة بجرائم الشرف.

خاتمة:

هناك شبه إجماع بين المختصين في مجال الجريمة بأن الظاهرة الإجرامية تتشكل نتيجة لتضافر عدة عوامل سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالفرد ويتمثل ذلك في الجانب البيولوجي والسيكولوجي، والعوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة الإجتماعية التي تحيط بالفرد كالأسرة والحي وطبيعة المسكن وجماعة الرفاق، بالإضافة إلى البيئة الطبيعية التي تتمثل في العوامل الجغرافية هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة، وعلى الباحث في هذا المجال أن لا يكون متحيزا لاتجاه واحد فقط بل يجب عليه أن يكون متفتحا على جميع الآراء حتى يتمكن من إعطاء تفسير علمي متكامل لهذه الظاهرة، ولقد كان الهدف من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على حجم

الإجرام في المجتمع الجزائري سواء تعلق الأمر بالبيئة الحضرية أو الريفية من خلال اعتمادنا على المصادر البوليسية والتي تتمتع بمصداقية عالية في مجال البحث المتعلق بالجريمة، لاسيما بعض الجرائم كالاعتداء على الأشخاص والممتلكات، وكذلك التعرف على أهم العوامل الكامنة وراء ارتكاب الأفراد لهذه الجرائم، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ديمغرافية من خلال الدراسة التحليلية لواقع الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مصالح الأمن الوطني والمتعلقة بظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري.

ومجمل القول فإن الجريمة واحدة من الظواهر التي تهدد الإنسان والمجتمع في كيانهما واستقرارهما، لكن وعلى الرغم من ذلك يمكن محاربتها أو التقليص من حجمها وذلك بإتباع الأساليب العلمية والوقائية، كما ينبغي معالجة العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة عن طريق دراسة وتشخيص تلك العوامل والأسباب قصد تخليص المجتمع منها.

قائمة المراجع:

(1) طلعت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2009.
(2) منال محمد عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011.
(3) القرشي غني ناصر حسين، علم الجريمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
(4)السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001.
(5) السمري عدلي محمود، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
(6)مديرية الشرطة القضائية، الجزائر، 2013.
(7)خلية الإعلام والاتصال، قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر، 2012.